

طارئة فأصدرت القرار رقم (ES-10/14) الذي طلب من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأياً استشارياً فيما يخص شرعية إقامة الجدار . بدأت المحكمة مداولاتها في ٢٤ شباط لكن إسرائيل قاطعت جلساتها رغم أنها قدمت مذكرة موجزة مفادها أن على المحكمة عدم إصدار حكم في هذه القضية . وقد قدم نحو ٣٠ بلداً آخر، من بينها الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية، مذكرات تقول إن على المحكمة عدم إصدار حكم بأن المسألة سياسية لا قانونية؛ ولذلك امتنعت هذه الدول كلها عن حضور الجلسات . على أن أكثر هذه الدول انتقدت الجدار باعتباره غير شرعي أو باعتباره عقبة في وجه مفاوضات السلام . قامت جماعات إسرائيلية وصهيونية بتنظيم مظاهرات في لاهاي، ونظم الفلسطينيون مظاهرات مضادة . جلب الإسرائيليون حافلة تعرضت للتفجير وقالوا إن الجدار يمنع الهجمات الانتحارية . أما الفلسطينيون فاستخدموا الجلسات منبراً من أجل نزع الشرعية عن الاحتلال . وفي ٩ تموز خرجت محكمة العدل الدولية برأي استشاري فيما يخص السياج الأمني الإسرائيلي . قررت المحكمة أن هذا السياج ينتهك حقوق الإنسان وأن على إسرائيل تفكيكه . أعلنت إسرائيل عدم التزامها بقرار المحكمة لكنها أدخلت تغييرات على مسار الجدار نزولاً عند قرار المحكمة الإسرائيلية العليا .

فضيحة الفساد الإسرائيلية

منذ انتخاب آريل شارون في عام ٢٠٠٣ حامت حوله الشكوك كما حامت حول عدد من أعضاء حزب الليكود بسبب مزاعم بالرشوة والعلاقة مع عصابات إجرامية . وفي كانون الثاني ٢٠٠٣ أدين دافيد آيل بتهمة الرشوة، وقد كان أحد أقرب مساعدي آريل شارون . وقالت لائحة الاتهام إنه قدم الرشوة إلى شارون وابنه وإلى نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت . وكان السؤال الواضح هو: هل سيدان آريل شارون أم لا؟

جدل بشأن تبادل السجناء

بعد شهور طويلة من المفاوضات من خلال وساطة ألمانية، اتفق كل من إسرائيل وحزب الله اللبناني على تبادل للسجناء وفق شروط من جانب واحد، وذلك في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ . أطلقت إسرائيل سراح أكثر من ٤٠٠ سجين فلسطيني ولبناني أحياء، وأعادت عدداً كبيراً من الجثامين مقابل جثامين ثلاثة جنود إسرائيليين اختطفهم